

الفهرس

1. تقرير التنافسية العالمية
 2. الهيئات الحكومية الموازية
 3. الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – مايو 2019
 4. نتائج البنك الأهلي المتحد – الربع الأول 2019
 5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت
- إعداد
وحدة البحوث الاقتصادية
شركة الشال للاستشارات ش.م.ك.م
الصالحية – برج السحاب – الدور التاسع – الكويت
تليفون: +96522451535 فاكس: +96522422619
بريد إلكتروني: info@alshall.com
الموقع الإلكتروني: www.alshall.com
تويته: @ALSHALL Con

1. تقرير التنافسية العالمية

صدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان بسويسرا في 28 مايو الفائت، التصنيف الجديد لترتيب الدول في مؤشر تنافسية اقتصاداتها، وشمل المؤشر 63 دولة، حصدت فيها سنغافورة المركز الأول متقدمة من المركز الثالث في مؤشر عام 2018. وفي دراسة "لماكينزي" مقدمة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تذكر الدراسة، بأن مشروع "كويت جديدة" سوف يخلق فرص عمل مواطنة بحدود 210 – 220 ألف فرصة بإنتاجية متفوقة تضاهي إنتاجية العمالة السنغافورية، وسنغافورة كما ذكرنا الأولى على مستوى العالم في تنافسية اقتصادها وفقاً للمؤشر المذكور. بينما الكويت وفقاً لمؤشر التنافسية كانت في عام 2019 خارج التصنيف، أي ليست ضمن الـ 63 دولة المصنفة ضمنه، وفي مؤشر آخر موازي تحت مسمى تقرير التنافسية العالمية الصادر عن دافوس، تخلت الكويت من المركز 34 في عام 2015 إلى المركز 38 في عام 2016 إلى المركز 52 في عام 2017، وإلى المركز 54 في عام 2018، أي أن تصنيفها التنافسي في تخلف متصل.

ومؤشر المعهد الدولي للتنافسية، هو حصيلة أداء مؤشرات أخرى، هي أداء الاقتصاد الكلي، كفاءة الأداء الحكومي، كفاءة أداء قطاع الأعمال، وكفاءة البنى التحتية، أي أن معامل الارتباط بين المؤشرات الأربعة لا بد وأن يكون إيجابي وقوي حتى يفرز حصيلة تنافسية متقدمة للاقتصاد، وذلك ما لا يتحقق في الكويت. إذا أضفنا إليه ذلك التخلف المتصل أيضاً في مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر بيئة الأعمال بشكل عام، نعرف مدى ضرورة تبني الكويت لنهج إصلاح جراحي ومنضبط، غير ذلك، كل ما يقال حول الأهداف التنموية الجميلة، لا يعدو سراب. والتنمية في أديباتها قريبة جداً من أي مشروع زراعي، فالحرث والسقي

والتغذية وملاءمة الطقس، هي الفارق بين النجاح في حصد الثمار من عدمه، والتنافسية وسلامة بيئة الأعمال وندرة الفساد، إلى جانب سلامة البنى التحتية البشرية والمادية، هي ضمانة نجاح أي مشروع تنمية.

ولا يبدو أن تحقيق تقدم في تلك المؤشرات أمر عسي على الكويت، ففي مؤشر التنافسية المذكور لعام 2019، حققت ثلاث من دول مجلس التعاون تقدماً ملموساً في ترتيبها، وجميعها جاءت في النصف الأول من الجدول. أفضلها الإمارات التي تقدمت مركزين مقارنة بتصنيف عام 2018 وحصدت المركز الخامس على مستوى العالم، متقدمة على هولندا وإيرلندا والدنمارك والسويد، وتلك دول مشهود لها بكفاءة إقتصاداتها. ثاني تلك الدول قطر، التي تقدمت 4 مراكز وأصبحت في المركز العاشر على مستوى العالم، وأضعف مؤشراتنا الجزئية كان مؤشر بناها التحتية الذي حصدت فيه المركز الأربعين، وبعض العناية به يرفع من احتمالات تقدم تنافسيها. ثم جاءت السعودية في المركز 27، ولكن بتفوقها في تحقيق أعلى فقرة على مستوى كل دول المؤشر بالقفز 13 مركزاً في عام واحد. لذلك نود أن نعيد التذكير بما كتبناه سابقاً، بأن مشروع "كويت جديدة" مشروع حلم، ومن الجيد أن نحلم، ولكن تحويله إلى واقع لا يتم بالهروب من إصلاح المركز، فهو البيئة الحاضنة للتنمية، ولا تصح تنمية سوى بصلاحتها، عدا عن ذلك يظل الحلم مجرد حلم.

2. الهيئات الحكومية الموازية

تذكر جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ 2 يونيو الجاري بأن وزير البلدية خاطب وزير العدل طالباً تأسيس هيئة عامة للعقار لمواجهة قضايا النصب العقاري، وفي الكويت كما ذكرنا أكثر من 40 هيئة

3. الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - مايو 2019

كان أداء شهر مايو سلبياً لمعظم الأسواق المنتقاة ضمن العينة، حيث حقق خلاله 12 سوقاً خسائر، بينما حقق سوقان فقط مكاسب، وعليه حقق شهر مايو 2019 أسوأ أداء شهري خلال عام 2019، نتيجة اشتداد سخونة الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة وتوقعات احتمال صدام عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبسبب ارتفاع وتيرة الصراع في الحرب التجارية. وبانتهاء شهر مايو انتهى الشهر الخامس من العام الجاري بحصيلة إيجابية، حقق فيها 12 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتهم في نهاية العام الفائت، بينما حقق سوقان خسائر.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان بورصة الكويت الذي كسب مؤشرها نحو 1.8% في شهر واحد، وحقق مكاسب بنحو 12.8% ليصبح ثانياً في ترتيب المكاسب مقارنة مع مستواه منذ بداية العام. ثاني أكبر الرابحين خلال شهر مايو كان السوق الهندي مواصلاً أدائه الموجب بتحقيق مؤشره مكاسب بحدود 1.7%، وجاء في المركز الرابع ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بحدود 10.1%.

وكان السوق السعودي أكبر الخاسرين خلال شهر مايو بفقدان مؤشره نحو 8.5%، ليتراجع إلى المركز السادس ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 8.8%، مقارنة بالمركز الثاني في نهاية شهر إبريل، وحقق السوق الياباني ثاني أكبر الخسائر خلال شهر مايو بفقدان مؤشره نحو 7.4%، وتراجع ترتيبه من المركز السادس لأسواق الرابحة منذ بداية العام في نهاية شهر إبريل، إلى المركز الحادي عشر للأسواق في نهاية شهر مايو محققاً مكاسب منذ بداية العام بنحو 2.9%.

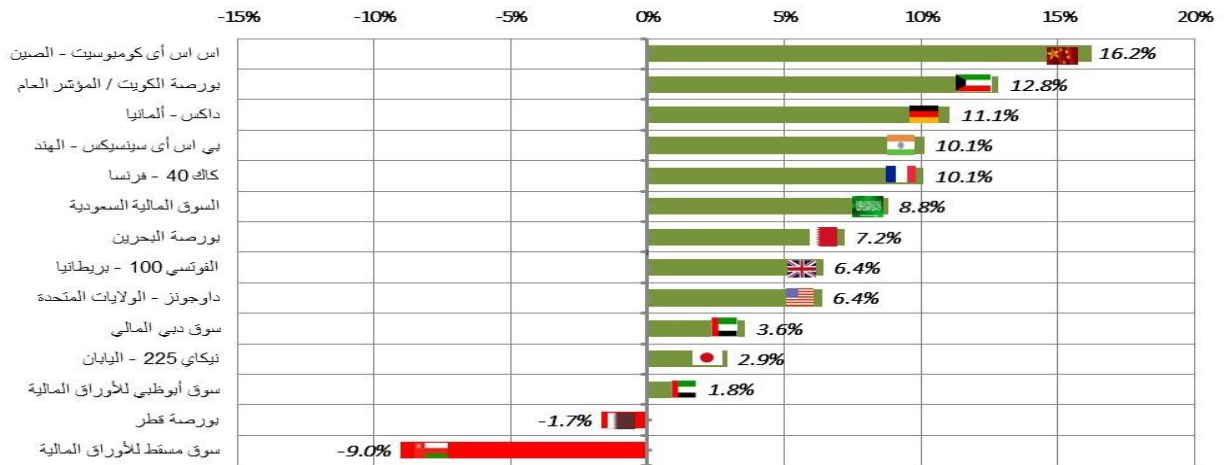
ومن المرجح أن يستمر ميلان الأداء لشهر يونيو إلى غلبة للأسواق الخاسرة، نتيجة اشتداد حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ذلك على مستوى العالم، واستمرار سخونة الأوضاع الجيوسياسية في الإقليم، وأي انفراج في أي من العاملين قد يؤدي إلى العكس.

ومجلس ولجنة، 90% منها ليست فقط لا تقوم بمهامها، وإنما تمثل عبء ضخم على المالية العامة، ومعظمها لا تعدو كونها منصات للنزاع على المحاصصة في تعييناتها، واستدامتها مستحيلة. وكانت واحدة من أولويات الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومي هي التخلص من أكبر عدد منها، إما بالحل أو الدمج، ولم يتحقق شيء يذكر من تلك الأهداف الحكومية، والدعوة الجديدة هي تغيير في المسار إلى الاتجاه المعاكس للإصلاح.

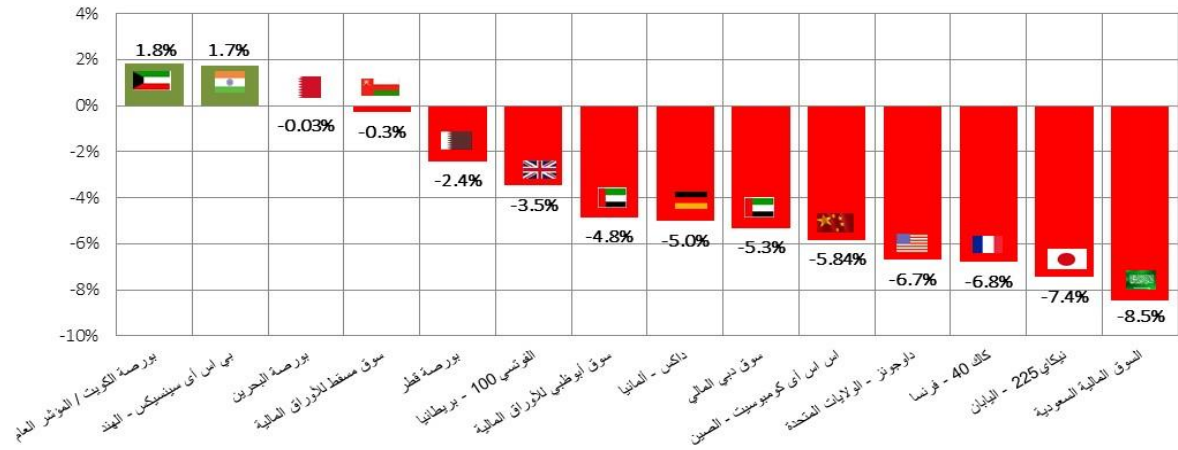
وقضايا النصب العقاري عندما كانت تحدث، كان يكفي قراءة إعلاناتها ووعودها من قبل أي متخصص، وكان قرار استباقي واحد من قبل أي مسؤول، بالتحقيق والتحقق من الأرقام الموعودة، يكفي لوقف كل ما حدث من تداعيات مأساوية لاحقة. ولكن، النهج الحكومي هو نهج رد فعل، وليس نهج فعل، فالحكومة الكويتية أكبر حكومات العالم على مر التاريخ، فهناك موظف مواطن حكومي واحد، لكل مواطن بالغ لا يعمل في الحكومة، وإذا كان هذا الحشد عاجز عن الإنجاز، فالحل يكمن في مراجعة النهج، وليس زيادة العدد. ومن غير المقبول التحجج بأن لدى العالم أو اقليمنا هيئات مماثلة، فليس في العالم دولة واحدة متخمة بالعمالة العامة كما حال الكويت، ولا يلجأ العالم إلى تأسيس كيانات موازية إذا فشلت الكيانات الأصلية في أداء مهامها، والإبقاء في نفس الوقت على الأصلية.

ويمكن البحث في تأسيس أي هيئة ضرورية، ذلك ليس من المحرمات، ولكن بعد دراسة لكل الهيئات القائمة واتخاذ قرار قاطع بحل معظمها، واشتراط الانتهاء من إنجاز حل عدد من تلك الهيئات قبل تأسيس أي هيئة جديدة. ما يفترض أن يصبح نهج حكومي، هو أن تقليص حجمها، أي حجم الحكومة، لم يعد خيار، وإنما متطلب حتمي من أجل زيادة فرص استدامة المالية العامة.

أداء أسواق مالية منتقاة خلال شهر مايو 2019 مقارنة بنهاية عام 2018



أداء أسواق مالية منتقاة خلال شهر مايو 2019

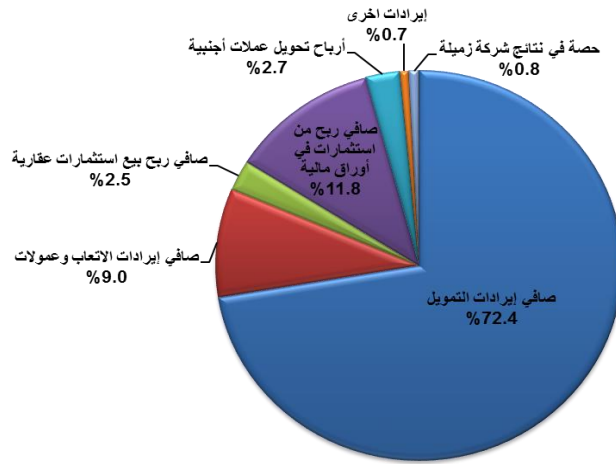


4. نتائج البنك الأهلي المتحد - الربع الأول 2019

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 17.55 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 728 ألف دينار كويتي أي ما نسبته 4.3%، مقارنة بنحو 16.82 مليون دينار

كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.10 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 21.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 20.58 مليون دينار كويتي.

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2019



9.25 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.60 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين وبند الإستهلاك ما مجمله 958 ألف دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل أخرى بنحو 301 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 29.9% بعد أن كانت نحو 29.5%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 353 ألف دينار كويتي أو بنسبة 11.9%، عندما بلغت نحو 3.33 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.97 مليون دينار كويتي. وبذلك، انخفض هامش صافي الربح حين بلغ نحو 56.7% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن كان عند نحو 57.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.75 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6%، وصولاً إلى نحو 30.94 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 29.19 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة تحقيق البنك ربح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 3.67 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى ارتفاع معظم بنود الإيرادات التشغيلية بنحو 1.05 مليون دينار كويتي. فيما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.95 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.6%، وصولاً إلى 22.39 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 25.34 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 648 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 7.5%، وصولاً إلى نحو

192.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.6%، لتصل إلى نحو 3.614 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.422 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفعت بنحو 345 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت 10.5% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت، حين بلغت آنذاك نحو 3.270 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.2% مقارنة بنحو 87.1%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً مختلفاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 35.7% مقارنة بنحو 36%، وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، إلى نحو 1.75% قياساً بنحو 1.81%. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 16.5%، مقارنة بنحو 16.2%. وارتفعت أيضاً، ربحية السهم الواحد (EPS) إلى 9.9 فلس مقابل 9.5 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 8.6 مرة مقارنة مع 8.4 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 4.2% مقابل ارتفاع أكبر للسعر السوقي للسهم بنسبة 6.3%، مقارنة مع مستويات 31 مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.6 مرة بعد أن كان 1.4 مرة.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.098 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 183.9 مليون دينار كويتي ونسبته 4.7%، مقارنة بنحو 3.914 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفع بنحو 342.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.1%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية الربع الأول من عام 2018 عندما بلغ نحو 3.755 مليار دينار كويتي. وسجل بند مدينو تمويل إرتفاعاً بلغ قدره 73.7 مليون دينار كويتي ونسبته 2.6%، ليصل إلى نحو 2.874 مليار دينار كويتي (70.1% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.800 مليار دينار كويتي (71.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 177.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.6% عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغ آنذاك ما قيمته 2.696 مليار دينار كويتي (71.8% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 82% مقارنة بنحو 84.1% في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 38.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 50.6%، وصولاً إلى نحو 115.8 مليون دينار كويتي (2.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 76.9 مليون دينار كويتي (2% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام السابق، وارتفع بنحو 58.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 101.1%، عندما بلغ نحو 57.6 مليون دينار كويتي (1.5% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته

البيان	التغير		2018/03/31	2019/03/31	
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
مجموع الموجودات	9.1%	342,270	3,755,291	4,097,561	↑
مجموع المطلوبات	10.5%	344,969	3,270,175	3,615,144	↑
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	0.6%-	2,699-	424,476	421,777	↓
مجموع الإيرادات التشغيلية	6.0%	1,750	29,187	30,937	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	7.5%	648	8,604	9,252	↑
المخصصات	11.9%	353	2,974	3,327	↑
الضرائب	2.7%	21	785	806	↑
صافي الربح	4.3%	728	16,824	17,552	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات			1.81%	1.75%	↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك			16.2%	16.5%	↑
**العائد على معدل رأس المال			36.0%	35.7%	↓
ربحية السهم الواحد (فلس)	4.2%	0.4	9.5	9.9	↑
إقبال سعر السهم (فلس)	6.3%	20	320	340	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)			8.4	8.6	
*مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)			1.4	1.6	

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2019 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2018 و 31 مارس 2019.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً (يوميين تداول بسبب عطلة عيد الفطر)، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 503.4 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 4.2 نقطة ونسبته 0.8% عن إقبال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 74.4 نقطة أي ما يعادل 17.3% عن إقبال نهاية عام 2018.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان	التغير	
	الاسبوع الثاني والعشرون	الاسبوع الثالث والعشرون
	2019/05/30	2019/06/03
عدد أيام التداول	5	2
مؤشر الشال (قيم 33 شركة)	499.2	503.4
مؤشر السوق العام	5,731.7	5,764.6
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	137,658,087	41,957,358
المعدل اليومي (د.ك)	27,531,617	20,978,679
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	486,885,208	134,590,644
المعدل إلى (أسهم)	97,377,042	67,295,322
عدد الصفقات	25,080	8,159
معدل اليومي لعدد الصفقات	5,016	4,080

بيان الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	8,756,854	20.9%
بنك الكويت الوطني	6,964,490	16.6%
شركة الاتصالات المتنقلة	5,458,692	13.0%
البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب)	4,361,001	10.4%
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2,723,180	6.5%
الإجمالي	28,264,217	67.4%
بيان القطاعات	قيمة التداول دينار كويتي	قيمة التداول دينار كويتي
قطاع البنوك	26,421,734	63.0%
قطاع الاتصالات	5,501,788	13.1%
قطاع الصناعة	4,461,930	10.6%
قطاع خدمات مالية	3,306,757	7.9%
قطاع العقار	1,311,922	3.1%

الاسبوع الثاني والعشرون 2019/05/30	الاسبوع الثالث والعشرون 2019/06/03	
22	14	عدد شركات ارتفعت أسعارها
5	8	عدد شركات انخفضت أسعارها
6	11	عدد شركات لم تتغير أسعارها
33	33	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

الفرق %	إفقال 2018	الفرق %	يوم الخميس 2019/05/30	يوم الخميس 2019/06/03	اسم الشركة
23.3	520.4	0.5	638.5	641.9	بنك الكويت الوطني
23.8	204.8	(0.4)	254.4	253.5	بنك الخليج
3.8	516.0	1.8	526.3	535.6	البنك التجاري الكويتي
4.8	193.1	0.0	202.3	202.3	البنك الأهلي الكويتي
11.5	275.1	0.7	304.5	306.7	بنك الكويت الدولي
7.9	296.5	0.7	317.7	319.8	البنك الأهلي المتحد
20.2	284.8	(1.0)	345.7	342.4	بنك برقان
24.4	1,659.8	0.0	2,065.4	2,065.4	بيت التمويل الكويتي
20.7	502.7	0.4	604.3	606.6	قطاع البنوك
14.3	126.3	0.0	144.4	144.4	شركة التسهيلات التجارية
(18.2)	227.8	0.0	186.4	186.4	شركة الاستثمارات المالية الدولية
40.7	103.8	0.9	144.7	146.0	شركة الاستثمارات الوطنية
3.4	486.7	0.0	503.1	503.1	شركة مشاريع الكويت القابضة
8.4	45.4	0.2	49.1	49.2	شركة الساحل للتنمية و الاستثمار
8.0	187.1	0.1	201.8	202.0	قطاع الاستثمار
(8.3)	79.4	0.0	72.8	72.8	شركة الكويت للتأمين
(4.6)	373.5	0.0	356.4	356.4	مجموعة الخليج للتأمين
4.2	160.3	3.5	161.5	167.1	الشركة الأهلية للتأمين
4.4	54.1	(2.4)	57.9	56.5	شركة وربة للتأمين
(3.0)	147.7	0.8	142.0	143.2	قطاع التأمين
47.6	89.0	0.8	130.4	131.4	شركة عقارات الكويت
(6.7)	122.4	(3.5)	118.3	114.2	شركة العقارات المتحدة
(11.7)	229.5	0.6	201.4	202.6	الشركة الوطنية العقارية

1.5	1,332.5	0.0	1,352.7	1,352.7	شركة الصالحية العقارية	21
2.2	172.2	(0.2)	176.3	176.0	قطاع العقاري	
38.6	141.2	(0.5)	196.6	195.7	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	22
(20.8)	571.3	4.9	431.1	452.3	شركة أسمنت الكويت	23
6.0	140.3	(0.5)	149.5	148.7	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	24
4.5	177.5	1.3	183.0	185.4	قطاع الصناعي	
(14.9)	671.0	8.3	527.3	571.2	شركة السينما الكويتية الوطنية	25
4.5	3,579.3	0.0	3,741.6	3,741.6	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	26
46.6	662.9	8.4	897.0	971.9	شركة الاتصالات المتنقلة	27
(28.8)	29.9	(0.5)	21.4	21.3	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع.)	28
17.9	1,085.3	3.8	1,232.5	1,279.7	قطاع الخدمات	
6.9	156.7	0.5	166.7	167.5	شركة نقل وتجارة المواشي	29
(30.5)	39.0	(10.6)	30.3	27.1	شركة دانة الصفاة الغذائية	30
0.3	456.1	(0.0)	457.5	457.3	قطاع الأغذية	
(11.5)	362.0	0.0	320.4	320.4	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع.)	31
(5.0)	273.8	15.2	225.8	260.1	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع.)	32
36.8	489.3	0.0	669.6	669.6	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع.	33
0.6	215.0	2.9	210.3	216.3	الشركات غير الكويتية	
17.3	429.0	0.8	499.2	503.4	المؤشر العام	